

إيران أمام مهمة معقدة لإحياء الاتفاق النووي

فينا - انطلقت الثلاثاء محادثات فيينا لإعادة إحياء الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى، وسط أجواء تهدئة إعلامية بين طهران وواشنطن التي تشترك في الاجتماع عن بعد، فيما تشير التوقعات الأكثر تفاؤلاً إلى أن تكون المحادثات شاقّة وصعبة لكنها ستقضي في نهاية المطاف إلى قبول طهران بمباحثات مباشرة تنعش الاتفاق النووي المجدد.

ويتواجد المسؤولون الأميركيون في مكان مختلف عن نظرائهم الإيرانيين (فندق)، ضمن مشاركة الطرفين في الاجتماعات التي يحضرها أيضاً مسؤولون من الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا وبريطانيا، فيما يلعب الأوروبيون دور الوسيط في هذه المباحثات بتفويض أميركي.

وتهدف المفاوضات لإعادة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي، وتمهيد الطريق لتراجع إيران عن تملصها من القيود التي فرضت عليها بموجبها، فزادت عمليات تخصيب اليورانيوم إلى 20 في المئة، متجاوزة نسبة 3.67 في المئة المسموح بها.

ووصف مراقبون قبول إيران بالنفاوض غير المباشر عبر الوسطاء الأوروبيين مع الولايات المتحدة بأنه يهدد لمباحثات مباشرة في نهاية المطاف رغم التصعيد الإيراني ومحاوله طهران وضع شروط مسبقة قبل أي عملية تفاوض.

وتتمثل المشكلة الرئيسية في إحياء الاتفاق النووي الإيراني في من يبدأ أولاً، حيث تصر إيران على أن ترفع الولايات المتحدة جميع العقوبات قبل استئناف المفاوضات والامتثال للاتفاق، فيما تريد واشنطن العكس.

وأعلنت الولايات المتحدة الإثنين أنها مستعدة لإعادة النظر بقسم من العقوبات المفروضة على إيران إذا ما التزمت طهران بالكامل بالاتفاق النووي المبرم في 2015، في مبادرة قد تقضي بأن يتخذ فيها الجانبان خطوات صغيرة دون الالتزام الكامل لكسب المزيد من الوقت.

ويرى محللون أن هذا النهج المعتدل من شأنه أن يبطئ تدهور العلاقات منذ إعلان الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق في 2018، ويوقف انتهاكات إيران اللاحقة التي جعلتها تقرب أكثر من مستوى تخصيب اليورانيوم للاستخدام في الأسلحة.

وقال مصدر مطلع على المراجعة الأميركية لسياسات تجاه الملف النووي إن الأميركيين "يفكرون بشكل حقيقي" في احتمال العودة المباشرة إلى الاتفاق النووي وما أسماه "الأقل مقابل الأقل" كخطوة مؤقتة. وذكر مصدر آخر أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن إذا

خلصت إلى أن التفاوض بشأن العودة الكاملة للاتفاق سيستغرق وقتاً طويلاً، فقد تتبنى نهجاً أكثر اعتدالاً لتسريع وتيرة تجاوز الخلافات.

وقد تجد واشنطن سبباً أخرى لتخفيف الأمم الاقتصادي لإيران لتمهيد الطريق أمام صندوق النقد الدولي لإقراض طهران أو تسهيل وصول البضائع الإنسانية أو تتبنى فكرة أوروبية لتسهيل انتماني.

ورحبت إيران الثلاثاء بتصريحات "وأعدت" لمسؤولين أميركيين أبدوا فيها استعداداً لإعادة النظر في بعض العقوبات المفروضة عليها دون المس من جوهر العقوبات.

وقال المتحدث باسم الحكومة الإيرانية على ربيعي في مؤتمر صحفي "نجد أن هذا الموقف واقعي وواعد. يمكن لهذا الموقف أن يشكل بداية تصحيح المسار السئ الذي أوصل الدبلوماسية إلى طريق مسدود". وأضاف "نحن نرحب بهذه التصريحات".



علي ربيعي
إعادة النظر في
العقوبات موقف واقعي
وواعد

واتى موقف ربيعي رداً على سؤال بشأن تصريحات أدلى بها روبرت مالي مبعوث إدارة الرئيس الأميركي بايند لإيران، لشبكة "بي.بي.أس" الإعلامية الأميركية.

وقال مالي في مقابلة نشرت الجمعة على الموقع الإلكتروني للشبكة "تدرك الولايات المتحدة أنه من أجل العودة إلى الالتزام (بالاتفاق النووي) مع إيران، علينا أن نرفع العقوبات غير المتلائمة مع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع إيران والسدول الأخرى المنضوية" في إطاره سنة 2015.

ويجد بايند نفسه محاصراً بين مؤيدي الاتفاق ومعارضيه. فالأمويون يحضونه على الإسراع حتى لا يضطر بعد انتخابات الرئاسة الإيرانية المزمع عقدها في يونيو المقبل إلى التعاطي مع قيادة جديدة أكثر عداء للحوار مع واشنطن، فيما يدعو المعارضون إلى خطوات فعلية.

وفي رسالة وجهت إلى وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في وقت سابق، طالب سبعون نائباً جمهورياً وسابقاً بدمقراطية إدارة بايند بالتفاوض على اتفاق أوسع نطاقاً وأكثر صرامة مع إيران. غير أن الرئيس الأميركي يقول إنه يريد العودة أولاً إلى اتفاق 2015، واعتماده نقطة انطلاق للتفاوض على التزامات "أقوى وأكثر استدامة".

قادة أوروبا في تركيا لإحياء علاقات متوترة على عدة جبهات

الاتحاد الأوروبي يبقى سلوك أنقرة تحت المراقبة حتى يونيو



تحوط أوروبا من مناورات جديدة

في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي تجاه ألمانيا النازية، والتي دفعها البشرية بمثل هذه الكلفة الباهظة".

وكان الاتحاد الأوروبي وافق في ديسمبر الماضي على تمديد تجديد الأصول وحظر السفر على الكيانات التركية المشاركة في التنقيب عن الغاز الطبيعي في المياه المتنازع عليها في شرق البحر المتوسط.

وسلط تقرير حول العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا أعده بوريل قبل اجتماع المجلس الأوروبي في مارس الماضي الضوء على عدد من القضايا الأخرى بما في ذلك مخاوف تصاعد انتهاكات حقوق الإنسان في تركيا.

لكن نتائج التقرير تم تخفيفها بعد اجتماعات ناجحة بين كبار المسؤولين الأتراك والأوروبيين سبقها تنازلات من قبل أردوغان.

وأعرب رئيس المجلس الأوروبي ورئيسة المفوضية الأوروبية عقب لقاءهما أردوغان عن قلقهما حيال ملف حقوق الإنسان في البلاد.

وقال ميشال إن "دولة القانون واحترام الحقوق الأساسية هما قيمتان أساسيتان للاتحاد الأوروبي". فيما شددت فون دير لاين على "ضرورة أن تحترم تركيا حقوق الإنسان، معربة خصوصاً عن أسفها لانسحاب أنقرة من "اتفاقية إسطنبول" لمكافحة العنف ضد المرأة.

وتنتقد أنقرة الاتحاد الأوروبي لأنه لم يدفع إلا 3.7 مليار يورو كمساعدة لاستقبال مهاجرين من أصل ستة مليارات موعودة.

ومن جهتها تنتقد بروكسل أنقرة لأنها أوقفت استرداد مهاجرين في أوضاع غير قانونية من الجزر اليونانية منذ بدء انتشار وباء كوفيد - 19.

وتقول إيلكي تويغور المحللة لدى معهد العلاقات الدولية والأمنية الألماني إن تركيا تسعى إلى إقامة علاقة تبادلية مع الاتحاد الأوروبي. وأوضحت "تركيا ترى عالماً متعدد الأقطاب ومنقسماً يتراجع فيه نفوذ الغرب، وهي ترى في ذلك فرصة لتنوع حلفائها".

وتضاف إلى قائمة الخلافات الطويلة بين الطرفين مطالبة تركيا بإنشاء دولتين في قبرص، فيما تدعم بروكسل إعادة توحيد الجزيرة في إطار دولة اتحادية.

وكان أعضاء في البرلمان الأوروبي قد وقعوا قبل أيام رسالة موجهة إلى منسق السياسة الخارجية بالاتحاد جوزيب بوريل دعوا فيها إلى "عقوبات صارمة على تركيا" بسبب انتهاكات حقوق الإنسان.

وقال أحد الموقعين على الرسالة النائب الإشتراكي كوستاس مافريديس لجلسة البرلمان "نختار ألا نصمت عن الجرائم التي ارتكبتها أردوغان. يجب ألا نتبع سياسة الاسترضاء الفاشلة

الموقف الأميركي تجاهها مع تولى الإدارة الديمقراطية الجديدة مهامها في واشنطن. وفي سبيل تشجيع تركيا أبدأ الاتحاد الأوروبي استعداده لمباشرة تحديث الاتحاد الجمركي واستئناف الحوار على مستوى عال بعد تعليقه العام 2019 بشأن بعض المسائل مثل الأمن والبيئة والصحة وفتح بعض التسهيلات لإصدار تأشيرات دخول للأتراك.

وكذلك تأتي الزيارة بعيد انسحاب تركيا من اتفاقية تحمي المرأة من العنف والذي أثار جدلاً، وبعد إجراء قضائي لحظر حزب الشعوب الديمقراطي المؤيد للأكراد ثالث أكبر حزب في البرلمان.

ونددت بروكسل بهذه التطورات لكنها أبت على التزامها بالعمل مع تركيا "إذا استمر تخفيف التصعيد الحالي". لكن كلا من الطرفين لديه ماخذ على الآخر.

وتتوقع أنقرة تحديث اتفاق الاتحاد الجمركي الموقع العام 1995 والدفع قدام عملية ترشيحها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كما ترغب أيضاً في تجديد الاتفاق الموقع العام 2016 مع الاتحاد الأوروبي والذي أتاح خفض عدد المهاجرين الوافدين من تركيا إلى دول أوروبا بشكل كبير في مقابل مساعدة مالية كبيرة، حيث تستقبل تركيا نحو أربعة ملايين لاجئ ومهاجر غالبيتهم من السوريين.

تبدو قائمة الخلافات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا شائكة ومعقدة وليس من المحتمل أن تفعل تركيا الكثير لإرضاء القادة الأوروبيين، وهم من جهتهم لن يقدموا للرئيس التركي رجب طيب أردوغان صكا على بياض.

أنقرة - بدأ قادة الاتحاد الأوروبي الثلاثاء زيارة إلى تركيا في محاولة للدفع باتجاه انطلاقة جديدة للعلاقات بين أنقرة وبروكسل بعد أشهر من التوتر ووعود تركيا الأخير بالعمل على "برنامج إيجابي". لكن القادة الأوروبيين حذروا من أن إنجاز أي تقدم رهن قدرة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على إثبات أنه لا يزال شريكاً موثقاً.

والتقى رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين أردوغان لبحث سبل الاستئناف التدريجي للعلاقات الاقتصادية ومناقشة الدعم للاجئين المقيمين في تركيا.

وبعد سنة من التوترات كثف المسؤولون الأتراك الدعوات إلى الحوار مع الأوروبيين لتسوية مواضيع حساسة مثل الخلاف البحري اليوناني - التركي في شرق المتوسط أو دور تركيا في النزاعات في سوريا وليبيا وفي الأونة الأخيرة في ناغورني قره باغ.

لكن القادة الأوروبيين طلبوا "إبداعات ذات صدقية" و"جهوداً دائمة" من جانب أنقرة ووضعها تحت المراقبة حتى يونيو مع التلويح في الوقت نفسه بالعقوبات.

القادة الأوروبيون يعتبرون أن إحرار أي تقدم على مسار تجاوز الخلافات رهن قدرة أردوغان على إثبات أنه لا يزال شريكاً موثقاً

وطلبوا من الرئيس التركي القيام بأفعال لإظهار رغبته في التهدئة لاسيما في ما يتصل بخلافاته مع اليونان وقبرص وسحب قواته من ليبيا واحترام الحقوق الأساسية في بلاده.

وتؤكد السلطات التركية رغبتها في إجراء محادثات "إيجابية" عبر التركيز على أعمال ملموسة يجب القيام بها في ما يتعلق بالهجرة.

وتأتي سياسة التهدئة التي تعتمدها أنقرة فيما تبدي قلقاً من احتمال تشدد

تجدد الاقتتال في دارفور يعجل بمراجعة قرار انسحاب قوات يوناميد

مخاوف دولية ومحلية من خروج الوضع الأمني الهش عن السيطرة

(البعثة المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور) من الإقليم. وأضاف البيان "هناك ضرورة قصوى لإرسال قوة أممية لها القدرة والإمكانات في حماية المدنيين وفرض الأمن على الأرض".

ومنذ 2003 تقاتل حركة جيش تحرير السودان القوات الحكومية في إقليم دارفور (غرب)، وهي ترفض الدعوات إلى إجراء مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة مع الخرطوم.

وفي 31 ديسمبر الماضي توقفت مهمة "يوناميد" في السودان، بعد أكثر من 13 سنة على تأسيسها، على خلفية نزاع بين القوات الحكومية وحركات مسلحة أودى بحياة حوالي 300 ألف شخص، وشرد حوالي 2.5 مليون آخرين.

ومن المقرر أن تكمل "يوناميد" في دارفور خروجها النهائي من السودان في 30 يونيو المقبل، حسب قول البعثة.

وفي 21 أغسطس 2019 بدأت في السودان المرحلة الانتقالية التي تستمر 53 شهراً وتنتهي بإجراء انتخابات مطلع 2024، ويتقاسم خلالها السلطة كل من الجيش والحركات المسلحة الموقعة على اتفاق السلام وتحالف قوى إعلان الحرية والتغيير.

نرحوا في دارفور، بينهم 149 ألفاً نزحوا من مدينة الجنيينة والقرى المحيطة بها في ولاية غرب دارفور خلال يناير.

وفي الـ13 من الشهر ذاته شهدت مدينة الجنيينة توقيع اتفاق لـ"وقف العدائيات" بين القبيلتين.

وبين حين وآخر تشهد مناطق عدة في دارفور اقتتالا دمويًا بين القبائل العربية ونظيرتها الأفريقية، ضمن صراعات على الأرض والموارد ومسارات الرعي.

ومن جانبه دعا تحالف التجمع الاتحادي، أحد التحالفات المكونة لقوى إعلان الحرية والتغيير (الائتلاف الحاكم)، الأطراف المتنازعة إلى التهدئة وحقق الدماء.

وناشد حزب الأمة القومي (أبرز مكونات قوى إعلان الحرية والتغيير المشاركة في الحكومة) أطراف الصراع في المدينة وقف الاقتتال فوراً، وتحكيم صوت العقل من أجل سلامة المواطنين في المدينة.

ودعت حركة جيش تحرير السودان، بقيادة عبدالواحد محمد نور، المجتمع الدولي إلى القيام بواجبه الأخلاقي والإنساني وحماية المدنيين في إقليم دارفور. وطالبت الحركة، في بيان أصدرته فجر الثلاثاء، بإعادة النظر في قرار مجلس الأمن الدولي الذي قضى بخروج "يوناميد"

دارفور، إضافة إلى تكليف القوات النظامية (الجيش والشرطة والاستخبارات) وقوات الدعم السريع (تتبع الجيش) باتخاذ ما يلزم لحسم النزاعات القبلية.

عبدالواحد محمد نور
هناك ضرورة قصوى
لإرسال قوة أممية
لفرض الأمن

وشهدت مدينة الجنيينة والمناطق المحيطة بها أعمال عنف واقتتالا قبلياً في يناير الماضي، ما خلف العشرات من القتلى والمصابين وعشرات الآلاف من النازحين. ثم عاد الهدوء الحذر إلى تلك المناطق عقب وساطات قبلية ورسومية وتدخل قوات أمنية خلال الشهرين الماضيين.

واندلعت أعمال العنف في المدينة في 15 يناير الماضي، على خلفية شجار مسلح بين قبيلتي "المساليت" و"العرب" أودى بحياة شخص. ثم تطور ليودي بحياة 163 آخرين ويتسبب في إصابة 217 شخصاً، حسب لجنة أطباء السودان (غير حكومية)، فيما لم تعلن الحكومة الرسمية عن الحصيلة النهائية. ولفى 15 فبراير أعلنت الأمم المتحدة أن 183 ألف سوداني

والجرحى، على الرغم من إعلانها حالة الطوارئ في ولاية غرب دارفور جراء الاقتتال القبلي.

ودعا رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة "يونيتاس" روبرتس فولكر، في تغريدة على تويتر، جميع الأطراف إلى "وقف الاقتتال والسماح للقوات الحكومية باستعادة الأمن". وأردف "لإيجاد حل يجب معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاعات".

ومن جانبه أعرب الاتحاد الأوروبي، الإثنين، عن قلقه البالغ إزاء التصعيد الأخير للعنف في الإقليم "بعد أكثر من 6 أشهر على توقيع اتفاق سلام جوبا".

ودعت السفارة البريطانية لدى الخرطوم، الإثنين، جميع الأطراف في الجنيينة إلى وقف أعمال العنف.

وتحدث السفير البريطاني لدى السودان جوليان رابلي، في تغريدة على تويتر، عن "تقارير مروعة ترد من الجنيينة بغرب دارفور، وتراتب المملكة المتحدة الوضع عن كثب".

وإزاء ذلك عقد مجلس الدفاع والأمن في السودان، وهو أعلى هيئة أمنية، مساء الإثنين اجتماعاً طارئاً برئاسة رئيس مجلس السيادة عبدالفتاح البرهان، نجم عنه إعلان حالة الطوارئ بولاية غرب

الأطراف في الجنيينة بوقف الاقتتال. واندلع القتال، حسب وسائل إعلام محلية، على خلفية مقتل شخصين من أبناء قبيلة "المساليت" (الأفريقية)، مساء السبت، في شوارع يفصل بين المناطق السكنية للقبائل الأفريقية والعربية، وفرّ الجناة إلى جهة مجهولة.

ولم تصدر السلطات السودانية حتى مساء الثلاثاء حصيلة رسمية للضحايا

الخرطوم - أعلنت لجنة أطباء السودان المركزية، الثلاثاء، ارتفاع ضحايا العنف بمدينتي الجنيينة عاصمة ولاية غرب دارفور غربي البلاد إلى 50 قتيلًا و132 جريحاً، ما يثير مخاوف دولية ومحلية من خروج الوضع الأمني الهش عن السيطرة.

وأعربت أطراف دولية عن قلقها جراء العنف المتزايد في غرب دارفور، فيما طالبت أحزاب وكيانات سودانية جميع



يوناميد تحزم حقايبها